

فعالية الحوافز الضريبية في تطبيق المحاسبة البيئية بشركات الإسمنت الليبية

Tax incentives and their contribution to activating environmental accounting in Libyan cement companies

أبو القاسم محمود أبو ستالة^{1*}، جودي محمد رمزي²، عامر الحاج³

¹ جامعة المرقب (ليبيا)، amabusatala@elmergib.edu.ly

² كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة (الجزائر)، ramzi.djoudi@univ-biskra.dz

³ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة (الجزائر)، elhadj.ameur@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2025/06/11؛ تاريخ المراجعة: 2025/07/04؛ تاريخ النشر: 2025/12/31

ملخص: يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في معرفة فعالية الحوافز الضريبية في تطبيق المحاسبة البيئية بشركات الإسمنت الليبية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتم تصميم استبانة محكمة ومعدة وفقاً (لمقياس ليكرت) كأداة رئيسة لجمع البيانات الأولية والمعلومات الإحصائية من مجتمع الدراسة، بالتطبيق على شركات الإسمنت الليبية، حيث تم توزيع عدد (53) استمارة على أعضاء الإدارة بالشركات قيد الدراسة، تم استلام عدد (49) من الاستمارات الموزعة، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها: أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين الحوافز الضريبية، وتطبيق المحاسبة البيئية في الشركات قيد الدراسة، واعتماداً على نتائج الدراسة أوصى الباحث: أن يعمل المشرع الضريبي الليبي على سن القوانين والتشريعات، والتي تنص بصورة مباشرة إعطاء إعفاء ضريبي لفترات زمنية محددة وفق شروط محددة للشركات الصديقة للبيئة، والتي تعمل على مكافحة التلوث البيئي، حيث يمثل حافز لجميع الشركات الصناعية لتطبيق المحاسبة البيئية.

الكلمات المفتاحية: حوافز ضريبية، محاسبة بيئية، شركات الإسمنت الليبية.

تصنيف JEL : M4 ؛ H2

Abstract: The main objective of this study is to know the effect of tax incentives in activating environmental accounting in Libyan cement companies, To achieve the objectives of the study, the descriptive analytical method was used, A controlled questionnaire was designed and prepared according to (Likert scale), As a main tool for collecting primary data and statistical information from the study population, applied to the Libyan cement companies, Where (53) questionnaires were distributed to the management members of the companies under study, (49) of the distributed forms were received, The study reached several results, The study reached several results, the most important of which are: The study showed that there is a statistically significant direct relationship between tax incentives, The application of environmental accounting in the companies under study. Based on the results of the study, the researcher recommended: That the Libyan tax legislator enact laws and legislation, Which directly provides for giving tax exemption for specific periods of time according to specific conditions for environmentally friendly companies, which works to combat environmental pollution, It represents an incentive for all industrial companies to apply environmental accounting.

Key words: Tax incentives, environmental accounting, Libyan cement companies.

Jel Classification Codes : M4 ; H2

لقد كان للتقدم الصناعي والتكنولوجي الذي حدث نتيجة الثورة الصناعية أثراً كبيراً في إحداث التلوث البيئي، وقد إنتهت الدول الصناعية المتقدمة إلى مدى خطورة المشكلة والآثار الضارة الناجمة عنها فقامت ببذل جهود كبيرة لحماية البيئة من التلوث وأنشأت الكثير من التكنولوجيات التي تخدّم سبل معالجة التلوث والتقليل من آثاره الضارة وبناءً عليه بدأ الاهتمام واضحاً لدى الدول النامية بموضوع المحاسبة البيئية، وإن عدم قدرة نظم المحاسبة التقليدية على توفير بيانات حول الآثار البيئية للوحدات الاقتصادية أدى إلى تزايد الأصوات المطالبة بضرورة قيام الشركات بتحمل مسؤوليتها تجاه البيئة، ونتيجة لذلك قامت العديد من الشركات بتطوير نظم معلومات محاسبية لإدارة التكاليف البيئية، ومن ظهر مفهوم محاسبة التكاليف البيئية (Eugenio et al., 2010, p286). فالمؤسسة لم تعد تهدف إلى تحقيق الربح فقط بل تهدف أيضاً إلى توفير حاجات أخرى تجاه المجتمع مثل تجنب بعض الجوانب التي تضر بالمجتمع كالتلوث البيئي وتحسين جودة المنتج لحماية المستهلك، والمسؤولية البيئية للشركات هي الالتزام المستمر من قبل الأعمال للتصرف بشكل أخلاقي والمساهمة في التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على نوعية الحياة للقوى العاملة وأسرههم وكذلك المجتمع المحلي والمجتمع ككل (Patil & Farooqui, 2021, p 3876). وتعد محاسبة المسؤولية البيئية والاجتماعية واحدة من الآليات التي يمكن عن طريقها حصر وبيان نفقات المعالجة الوقائية للمشكلات البيئية والمعالجة عند المنبع، مما فرض ضرورة إيجاد حوافز وإجراءات اقتصادية وقانونية وأخلاقية تدفع وتحث الشركات الصناعية على القيام بدورها وتحمل مسؤوليتها ونصيبها في تكلفة إصلاح وصيانة البيئة من كافة أشكال التلوث عن طريق استخدام عديد من الأدوات لحماية الطبيعة والبيئة مثل فرض ضريبة الشركات الملوثة للبيئة، وفي إطار مسؤولية الدولة في حماية البيئة، وتصحيح الآثار البيئية والاجتماعية فإن الحكومة يمكنها تحفيز الشركات الصناعية ببعض المحفزات في تشريعها الضريبية بطريقة تساهم في دفعها نحو المساهمة الفاعلة في حماية وتصحيح الآثار البيئية، مما يفرض على المحاسبة أن تتعامل مع موضوعات القياس والإفصاح عن الأداء البيئي للشركة كجزء من عملها الطبيعي والمعتاد (محمد، 2021، ص61).

I.1 الدراسات السابقة:

إن المتتبع للأدبيات المحاسبية، يلاحظ وجود العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المحاسبة البيئية، وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والاجنبية وسوف تستعرض هذه الدراسة جملة من الدراسات التي تم الاستفادة منها مع الإشارة إلى أبرز ملاحظاتها، إلا أن هناك شحا في الدراسات الليبية التي قامت بتناول دور الحوافز الضريبية في تطبيق المحاسبة البيئية، وفي هذا المجال قام محمد 2021 بدراسة بهدف التعرف على وجهات نظر إدارات شركات قطاع الصناعات التحويلية بولاية الخرطوم حول مدى تشجيع الحوافز الضريبية لها على تبني وتطبيق المحاسبة عن التأثيرات البيئية في أنظمتها المحاسبية وتقاريرها المالية. وتوصلت الدراسة إلى أن الخصومات والتخفيضات والاستثناءات في العبء الضريبي تساهم في تشجيع الشركات الصناعية على تفعيل المحاسبة عن التأثيرات البيئية في أنظمتها وتقاريرها المالية. وفي نفس السياق قام بدراسة بهدف 2020 Michael & Akeem تحديد تأثير المحاسبة البيئية على جودة الإفصاح المحاسبي لشركات الشحن في نيجيريا، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين المحاسبة البيئية وجودة الإفصاح المحاسبي بحيث تؤثر التكلفة البيئية على جودة الإفصاح المحاسبي لشركات الشحن، وهناك ارتباطاً ايجابياً بين قياس المسؤولية البيئية وجودة الإفصاح المحاسبي لشركات الشحن النيجيرية. وقام Khan 2018، في دراسته إلى تحديد مدى ممارسات المحاسبة البيئية للشركات غير المالية في بنغلاديش، ومعرفة ما اذا كان لدى المؤسسات المالية غير المصرفية التدابير اللازمة لحماية البيئة، وتوصلت الدراسة إلى أنه هناك علاقة موجبة بين رأس المال والإفصاح بغض النظر عن هيكل رأس المال، وان ممارسات المحاسبة البيئية لاتزال في مرحلة التطوير. وقام السعد والبلوي 2016، بدراسة هدفت إلى استطلاع وجهة نظر المشاركين فيها تجاه فعالية استخدام الحوافز الضريبية في مجال حماية البيئة ومكافحة التلوث البيئي في المملكة العربية السعودية.. وقد توصلت الدراسة إلى فعالية استخدام الحوافز الضريبية في مكافحة التلوث البيئي؛ حيث أن المشاركين في الدراسة يفضلون استخدام الإعفاءات الضريبية محددة المدة عن غيرها من الحوافز الضريبية الأخرى. وفي ذات الاتجاه هدفت دراسة السعيد 2016، إلى إبراز الدور الذي تلعبه الضرائب والرسوم البيئية في إشراك المؤسسة الاقتصادية لتحقيق البعد البيئي، وتوصلت الدراسة إلى أن الضرائب والرسوم البيئية هي أداة تتدخل بواسطتها الدولة للتوجيه في السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية، إلا أنها تبقى ضعيفة جداً، وذلك راجع إلى معدلاتها المنخفضة، وعائها الضيق، وطرق تحصيلها غير الفعالة. وهدفت دراسة البكاء 2012 إلى بيان قابلية الفكر الاقتصادي الاسلامي وقدرته على تقديم

جملة من الحوافز الضريبية، والإسهام في وضع منظومة نلتمس من خلالها لاهم الحوافز والاعفاءات الضريبية والمحفزات الاستثمارية، وتوصلت الدراسة إلى أهمية منح الحوافز الضريبية المختلفة في اطار سياسة متكاملة تلعب فيه الحوافز الضريبية دوراً مهماً في الاستثمار.

2.I الفجوة والإسهام العلمي للدراسة:

تختلف هذه الدراسة عن نظيراتها في اختصاصها بالبيئة الليبية بينما أجري أغلب سابقاتها في غير تلك البيئة، وما أجري فيما سبق في البيئة المحلية لم يركز على موضوع دور وفعالية الحوافز الضريبية في تطبيق المحاسبة البيئية، ولهذا فإن هذه الدراسة تقدم قرينة حول فعالية الحوافز الضريبية في تطبيق المحاسبة البيئية في البيئة الليبية، يؤمل منها أن تفيد الجهات المعنية أو المهتمة في إيجاد آليات لتطبيق المحاسبة البيئية.

3.I إشكالية الدراسة:

كانت ولا زالت القضايا البيئية أحد الموضوعات التي تناقشها الحكومات والمشرعون ودعاة حماية البيئة في جميع دول العالم، فمثل هذه القضايا لها آثار ضارة للنشاط البشري على البيئة، قد تشمل القضايا تغير المناخ والتلوث البيئي واستنزاف الموارد (Yahya, 2019)، فمنذ عام 1990 أصبح موضوع المسؤولية البيئية يلقي اهتماما واشادة كبيرة من طرف عدة منظمات وهيئات محلية ودولية، حكومية وغير حكومية، وذلك نظرا لكونها جزءا من المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات وخاصة الصناعية منها. حيث أصبحت تدعو هذه الهيئات والمنظمات بضرورة قيام الشركات بعرض المعلومات المرتبطة بالبعد البيئي، والقيام بالتقرير على المزايا المتوقعة تحقيقها، وكذا عرض التكاليف التي وقعت أو المحتمل حدوثها والناجحة عن التزامها بالبعد البيئي، ولا يمكن للشركة أن تحقق ذلك إلا من خلال تطبيقها لنظام محاسبي يسمى بالمحاسبة البيئية، حيث يقوم هذا النظام بالاعتراف وقياس والتقرير عن مختلف العمليات المالية التي تقوم بها الشركة والمرتبطة ببعدها البيئي.

فموضوع المحاسبة البيئية يلقي اهتمام كبير في الدول المتقدمة وذلك نظرا لمزايا هذا النوع من المحاسبة، عكس الدول النامية حيث نجد أن موضوع المحاسبة البيئية لم يلقي اهتماما من طرف الشركات، ولا تشجيع من طرف الهيئات المحاسبية بضرورة تطبيق هذا النوع من المحاسبة، إلا في السنوات الاخيرة، حيث أصبحنا نسمع حديث عن تطبيق المؤسسات للمحاسبة البيئية. ومن الدول النامية التي لم تلتقي فيها المحاسبة البيئية تطبيقا واهتماما مثلما هو موجود بالدول المتقدمة نجد دولة ليبيا، حيث نجد أن المؤسسات الليبية على اختلاف حجمها وعلى اختلاف طبيعة نشاطها لم تهتم بقياس العناصر المحاسبية المرتبطة بالبعد البيئي كالتكاليف والارادات بالدرجة الأولى، ليس هذا فقط بل لم تقم بالتقرير عن هذا النوع من الارادات والتكاليف وهذا راجع لأسباب منها عدم تطبيق نظام محاسبي خاص بالبعد البيئي، يضاف لها تداخل في بعض العناصر المحاسبية وصعوبة الفصل بينها وبين العناصر المحاسبية المرتبطة بالبعد البيئي، فالتكاليف مثلا نجد أنه من الصعب فصل التكاليف العادية عن التكاليف المرتبط بالجانب البيئي، كذلك من ضمن الاسباب نجد ضعف الانظمة الادارية البيئية خاصة تلك التي تدعم النظام المحاسبي البيئي، يضاف الى الاسباب السابقة نقص وضعف تأهيل المورد البشري للتعامل مع القضايا البيئية.

ف نظرا لأهمية المحاسبة البيئية ونظرا لأن هذا الموضوع يحقق للمؤسسات الصناعية العديد من المزايا بالدرجة الاولى، أصبح لزاما على المؤسسات الاقتصادية في الدول النامية اعطاء أهمية كبيرة لهذا النوع من المحاسبة مثله مثل باقي الانظمة المحاسبية الاخرى المطبقة بالمؤسسة، كنظام المحاسبة الادارية ونظام المحاسبة المالية، ليس هذا فقط بل وجب على الأكاديميين والباحثين في مجال المحاسبة في الجامعات وفي مراكز البحث إيلاء أهمية كبيرة لهذا النوع من المحاسبة هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن الدول تعمل على تشجيع الشركات على تطبيق الأنظمة التي من شأنها المساهمة في المحافظة على البعد البيئي كتقديم دعم مادي أو معنوي، أو تقديم حوافز من شأنها أن تساهم في تبني المؤسسات للبعد البيئي في نشاطها.

4.I إشكالية الدراسة:

ضمن هذا الاطار جاءت دراستنا لبحث ما مدى فعالية الحوافز الضريبية في تطبيق المحاسبة البيئية بشركات الإسمت الليبية؟ وهذا في محاولة من طرف الباحثين لإثراء موضوع المحاسبة البيئية بدراسة نظرية وتطبيقية، والمساهمة في دعم البحوث الاكاديمية في مجال المحاسبة البيئية.

5.I أهداف الدراسة:

- الهدف من الدراسة هو التعريف بالمحاسبة البيئية، وأهميتها وكذا فوائدها بالنسبة للشركات؛
- التعريف بالحوافز الضريبية وعرض مكونات هذه الحوافز؛

- اما الهدف الرئيس من هذه الدراسة فهو معرفة مدى فعالية الحوافز الضريبية في تطبيق المحاسبة البيئية وذلك من جهة نظر اطارات بالشركات الليبية وبالتحديد قطاع صناعة الاسمنت.

6.I أهمية الدراسة:

لهذه الدراسة اهمية ترجع بالدرجة الأولى لأهمية البعد البيئي للشركات، حيث تولي العديد منها أهمية كبيرة من أجل المساهمة في المحافظة على الجانب البيئي، وذلك من خلال العمل على تطبيق وتبني كل ما من شأنه أن يساهم في ذلك، كإقتناء الآلات الخضراء، وإستخدام المواد الاولية بطريقة عقلانية وهذا كله بمهدف المساهمة في المحافظة على البيئة؛

كما ترجع أهمية هذه الدراسة لأهمية المحاسبة البيئية، حيث يقدم هذا النوع من المحاسبة بيانات ومعلومات من شأنها المساهمة في تحقيق جودة المعلومة المالية، تحسين الاداء البيئي للشركات، المساهمة في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة وغيرها من المزايا الاخرى؛

كما أن لهذه الدراسة أهمية تنبع من اهمية الحوافز الضريبية، حيث أن تبني الدول لهذا النوع من التحفيز شجع الشركات على تحسين البعد البيئي، حيث يلقي هذا التحفيز ترحيب كبير من طرف مسيري الشركات، حيث أن هذه الحوافز تشجعهم على تبني كل ما من شأنه أن يحسن من الأداء البيئي.

7.I فرضيات الدراسة:

ضمن هذه الدراسة تم وضع الفرضية الرئيسة الآتية:

Ha: توجد علاقة تأثير ايجابية ذات دلالة إحصائية بين الحوافز الضريبية وتطبيق المحاسبة البيئية من وجهة نظر إدارات شركات الإسمنت الليبية.

وللإجابة على الفرضية الرئيسة تشتق منها الفرضيات الفرعية التالية:

Ha₁: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين منح الإعفاءات الضريبية وتطبيق المحاسبة البيئية من وجهات نظر إدارات شركات الإسمنت الليبية.

Ha₂: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين منح الخصومات والتخفيضات والاستثناءات في العبء الضريبي وتطبيق المحاسبة البيئية من وجهات نظر إدارات شركات الإسمنت الليبية.

8.I حدود الدراسة: من أجل الإلمام بإشكالية الدراسة وفهم جوانبها المختلفة تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

الحدود الموضوعية: أقتصر الباحث في دراسته على معرفة مدى فعالية الحوافز الضريبية في تطبيق المحاسبة البيئية من وجهة نظر الإدارة.

الحدود المكانية والزمانية: اقتصرت هذه الدراسة على شركات الإسمنت الليبية، خلال الفترة الممتدة بين (أكتوبر 2022م - فبراير 2023م).

الحدود البشرية: تستند هذه الدراسة على آراء وإجابات إدارات شركات الإسمنت.

II - الاطار النظري للدراسة:

في هذا الجزء سيتم تناول المحاسبة البيئية وبعض من تعاريفها واهميتها، والابعاد الأساسية للمحاسبة البيئية وفوائدها، والحوافز الضريبية ومكوناتها.

II -1 المحاسبة البيئية:

تعد المحاسبة البيئية أحد فروع المحاسبة الاجتماعية التي بدورها تطبق مبادئ وأساليب المحاسبة التقليدية لتغطي الاثار والنتائج الاجتماعية بالإضافة للأداء الاقتصادي وذلك لغرض اجراء التحليلات وتقديم الحلول الملائمة للمشاكل ذات الطبيعة الاقتصادية.

فالمحاسبة البيئية كما لاحظها (Beredugo and Mefor, 2012) هو مجال شامل للمحاسبة فإنها توفر تقارير عن الاستخدام الداخلي لتوليد المعلومات البيئية للمساعدة في اتخاذ قرارات الإدارة بشأن التسعير، والتحكم في النفقات العامة والميزانية الرأسمالية والاستخدام الخارجي. وتم تعريفها بواسطة (Uwalomwa 2011, p42) على أنه هذا الجانب من المحاسبة الذي له علاقة بتحديد وتخصيص وتحليل التدفقات المادية والتدفقات المالية ذات الصلة باستخدام نظم المحاسبة البيئية لتوفير نظرة ثاقبة في التأثيرات البيئية وما يرتبط بها الآثار المالية، وكما عرفها (Letmathe and Doost, 2000, p424) على أنها "النظام المحاسبي الممتد للنظام المحاسبي التقليدي والمبني على تحليل النتائج

ومسببات حدوث التكلفة لتحديد وتعين أثر التكاليف البيئية التي تسببت بها المؤسسة الاقتصادية". وتشير المحاسبة البيئية إلى تحديد وقياس وتخصيص التكاليف البيئية والتمويل البيئي والأصول والخصوم البيئية ودمج هذه المتغيرات في قرارات العمل والتواصل اللاحق للمعلومات البيئية مع أصحاب المصلحة واعتبارها بيئة استراتيجية لإدارة التواصل مع أصحاب المصلحة والاهتمام بالبيئة من قبل الشركة، وكما أنها تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، والحفاظ على علاقة مواتية مع المجتمع والسعي بفعالية وكفاءة للحفاظ على البيئة، كما أن هذه الإجراءات المحاسبية تسمح للشركة بتحديد تكلفة الحفاظ على البيئة خلال سير العمل العادي (Rakiv, et al, 2016).

II - 2 أهمية المحاسبة البيئية:

المحاسبة البيئية هي أداة إدارية مهمة يمكن استخدامها لعدد من المقاصد، فمن خلالها يمكن تحسين الأداء البيئي، والتحكم في التكاليف، والمساعدة في الاستثمار، والمساعدة في تطوير عمليات أكثر صداقة للبيئة.

فلتطبيق المحاسبة البيئية فوائد للشركات وهي (أبوستالة وجودي 2022، ص 627):

- تحديد وزيادة الوعي بالتكاليف المتعلقة بالبيئة وغالبا ما يوفر فرصة لإيجاد طرق لتقليل أو تجنب هذه التكاليف مع تحسين الأداء البيئي.
- الامتثال للقوانين المختلفة في البلاد لتجنب عقوبة الإضرار بالبيئة.
- يمكن أن توفر المحاسبة البيئية للشركات أداة قيمة تمكنها من القيام بالاستجابة للتحديات البيئية.
- الحفاظ على الموارد الطبيعية مثل المياه والطاقة من أجل التنمية المستدامة، واعتمادها عمليات آمنة بيئيا.
- ضمان المعالجة المناسبة لجميع النفايات السائلة قبل تصريفها لمنع حدوث التلوث أو تدهور البيئة.
- ضمان الاتصال المناسب والتعاون مع المهتمين الداخليين والخارجيين بشأن القضايا البيئية.

II - 3 الابعاد الأساسية للمحاسبة البيئية (Sujith and Julie, 2018, p148):

- **الملاءمة:** يجب أن توفر المحاسبة البيئية معلومات صحيحة تتعلق بتكاليف الحفاظ على البيئة وحمايتها وفوائد الأنشطة المرتبطة التي تسهم في صنع القرار للأطراف المهتمة.
- **الموثوقية:** يجب أن تقضي المحاسبة البيئية على البيانات غير الدقيقة أو المتحيزة بشكل خطير وأن تساعد في بناء ثقة ومصداقية أصحاب المصلحة عند الإفصاح عن بيانات المحاسبة البيئية، و يجب أن تكون ممثلة بدقة وصدق.
- **الشمولية:** في تحقيق فهم الإفصاح عن البيانات المحاسبية البيئية اللازمة والضرورية، يجب أن تستبعد المحاسبة البيئية إمكانية أي سوء تقدير للأنشطة البيئية للشركة بغض النظر عن مدى تعقيد المحتوى، ومن الضروري الإفصاح عن جميع المعلومات الأساسية.
- **التحقق:** يجب أن تكون بيانات المحاسبة البيئية يمكن التحقق منها بوجهة نظر موضوعية، ويمكن التحقق من المعلومات التي يمكن أن تكون لها نفس النتائج التي تم الحصول عليها عند استخدام المبادئ والمعايير والأساليب مطابقة لتلك المستخدمة من قبل الطرف الذي أنشأ المعلومات.

II - 4 فوائد المحاسبة البيئية للشركات:

المحاسبة البيئية هي أداة إدارية مهمة يمكن استخدامها لعدد من المقاصد، فمن خلالها يمكن تحسين الأداء البيئي، والتحكم في التكاليف، والمساعدة في الاستثمار، والمساعدة في تطوير عمليات أكثر صداقة للبيئة. فلتطبيق المحاسبة البيئية فوائد للشركات وهي (Ali, et al, 2010, p: 25):

- تحديد وزيادة الوعي بالتكاليف المتعلقة بالبيئة وغالبا ما يوفر فرصة لإيجاد طرق لتقليل أو تجنب هذه التكاليف مع تحسين الأداء البيئي.
- الامتثال للقوانين المختلفة في البلاد لتجنب عقوبة الإضرار بالبيئة.
- يمكن أن توفر المحاسبة البيئية للشركات أداة قيمة تمكنها من القيام بالاستجابة للتحديات البيئية.
- الحفاظ على الموارد الطبيعية مثل المياه والطاقة من أجل التنمية المستدامة.
- ضمان المعالجة المناسبة لجميع النفايات السائلة قبل تصريفها لمنع حدوث التلوث أو تدهور البيئة.

- ضمان الاتصال المناسب والتعاون مع المهتمين الداخليين والخارجيين بشأن القضايا البيئية.

II -5 الحوافز الضريبية:

كأن يتم إعفاء التجهيزات والمعدات المستوردة الصديقة للبيئة من دفع الضرائب والرسوم الجمركية، ومختلف الضرائب والرسوم الأخرى، وذلك بغية تحفيز المؤسسة على استيراد التكنولوجيا الصديقة)، ما قد يساعد في توسيع دائرة النشاطات الاقتصادية التي لا تضر البيئة (بوجمة، 2016، ص36). وعرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) الضريبة البيئية بأنها مجموع الضرائب، والرسوم، والاتاوات التي يشتمل وعائها على منتج أو خدمة تلحق أضرار بالبيئة، أو يترجم وعائها باقتطاع من الموارد الطبيعية، على نحو يؤدي إلى نمو الانتاجية، وزيادة الدخل القومي نتيجة قيام المشروعات الجديدة أو التوسع في المشروعات القائمة (السعيد، 2016، ص75).

II -6 مكونات الحوافز الضريبية:

هناك عدة مكونات تشكل جوهر الحوافز الضريبية تتمثل في الآتي (محمد، 2021، ص64):

- **الإعفاء الضريبي:** هو عبارة عن أسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضريبة واجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة، ويطلق عليه أحياناً الإجازة الضريبية نتيجة لتمتع المكلف بإجازة لفترة معينة من التعامل مع دائرة الضرائب، ومن أهم صور الإعفاءات:
 - الإعفاء الدائم: حيث تتمتع المنشأة بالإعفاء من الضريبة طول حياتها ما دامت تمارس النشاط الذي ينص على إعفائها بصورة مطلقة.
 - الإعفاء المؤقت: حيث تتمتع المنشأة بإعفاء ضريبي مؤقت ولا تدفع ضريبة عن الإيرادات والأرباح التي تحققها عن نشاط معين خلال فترة زمنية محددة.

■ **التخفيضات الضريبية:** هي تقليص قيمة الضريبة المستحقة مقابل الالتزام ببعض الشروط، بمعنى استخدام التخفيضات بناءً على توجهات السياسة الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة.

■ **حوافز متعلقة بتشجيع بعض الأجهزة الموردة:** وذلك عن طريق منح إعفاءات جمركية على رءوس الأموال العينية والمعدات والمواد الأولية والأجزاء والوسائل المتعلقة بالإنتاج.

III- الإطار العملي للدراسة:

مثلما هو متعارف عليه ضمن الأطار العملي للدراسة فقد تم تحليل البيانات المتحصل عليها من خلال الاستبانة الموزعة، حيث تم تحليلها معتمدين في ذلك على ما يوفره علم الاحصاء من طرق.

III-1 منهجية الدراسة:

بالنسبة للمنهجية فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والذي يتوافق مع مثل هكذا مواضيع ودراسات، وهذا من خلال التعريف بمتغيرات الدراسة والمتمثلة في المحاسبة البيئية والحوافز الضريبية معتمدين في ذلك على مجموعة من المصادر والمراجع المتنوعة، كما تم الاعتماد على الاستبانة وعلى برنامج **spss**، هذا الأخير استخدم في تحليل الاستبانة التي استخدمت كأداة رئيسة تم الاعتماد عليها في جمع البيانات.

III-1-1 مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة من الإدارة العليا بشركات الإسمنت الليبية ومصانعها (المدير، ورئيس القسم المالي، ومدير الإدارة المالية، ورئيس قسم المراجعة، مدير الشؤون الادارية والمالية)، ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة تم إتباع أسلوب المسح الشامل لكافة مفردات المجتمع وقد بلغ عدد الذين شملتهم الدراسة (53)، حيث تم توزيع الاستبانة على جميع أفراد المجتمع محل الدراسة، ولقد استلم الباحث (49) استبانة بنسبة 92.45%.

جدول رقم (1) عدد الاستبانات التي تم توزيعها والتي تم استلامها من مجتمع الدراسة

نسبة الاستثمارات غير الصالحة	عدد الاستثمارات الصالحة	نسبة الاستثمارات غير صالحة	عدد الاستثمارات غير الصالحة	نسبة الاستثمارات المفقودة	عدد الاستثمارات المفقودة	عدد الاستبيانات الموزعة	العدد
92.45%	49	-	0	7.55%	4	53	

من خلال هذا الجدول نجد أن عدد الاستبيانات الخاضعة للتحليل هي 49 استبانة من أصل 53 استبانة، بمعنى أن نسبة الاستبيانات التي سيتم تحليلها هو 92.45%، من الجانب الإحصائي تعتبر هذه النسبة كافية للقيام بعملية التحليل وللقيام بالاختبارات الإحصائية، كما أن نتائج هذه النسبة كافية لتعميمها على مجتمع الدراسة.

III-1-2 أداة الدراسة:

ضمن هذه الدراسة استخدمنا الاستبانة التي نعتبرها أفضل أسلوب لجمع البيانات، والتي نرى أنها تساعدنا في اختبار فرضيات دراستنا هذه، بالنسبة للاستبانة فقد تم تقسيمها لأجزاء تتضمن ما تناولناه في الجانب النظري. نشير إلى أنه بعد أعداد الاستبانة تم تقديمها لمجموعة من الأساتذة المختصين لتحكيمها، وإبداء ملاحظاتهم بما يرونه مناسباً ومتوافقاً مع متغيرات الدراسة وفرضياتها، كما تم مراعاة الوضوح في صياغة العبارات لتيسير الإجابة عليها. ضمن هذا استخدم الترميز الرقمي في ترميز إجابات أفراد المجتمع للإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي ليكرت، كما هو موضح الجدول التالي.

جدول رقم (2): توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي

الإجابة	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
المتوسط المرجح	(1.79 – 1)	(2.59 – 1.8)	(3.39 – 2.6)	(4.19 – 3.4)	(5 – 4.20)
الوزن النسبي %	(35.8 – 20)	(51.8 – 36)	(67.8 – 52)	(83.8 – 68)	(100 – 84)
التوزيع النسبي	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	عالية	عالية جداً

III-2 الأساليب الإحصائية المستخدمة في وصف وتحليل البيانات:

تم استخدام الاختبارات والأساليب الإحصائية الآتية:

- اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha): يعد اختبار كرونباخ ألفا (α) واحد من الاختبارات الإحصائية المهمة لتحليل البيانات بالاستبانة.
- اختبار ولكوكسون حول المتوسط: يستخدم اختبار ولكوكسون (The Wilcoxon test) لاختبار الفرضيات الإحصائية المتعلقة بمتوسط مجتمع الدراسة (μ) إذا كانت بيانات عينة الدراسة وصفية قابلة للترتيب وكذلك إذا كانت البيانات كمية وحجم العينة صغير والمجتمع لا يتبع التوزيع الطبيعي. لذلك يتم استخدام هذا الاختبار لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من عبارات الاستبانة.
- معامل الارتباط: يستخدم هذا المعامل في إيجاد العلاقة وطبيعتها، وهذا بالنسبة لكل محور من محاور الاستبانة من جهة، ومن جهة أخرى بين أجزائها، وكذا العلاقة بين الحوافز الضريبية والمحاسبة البيئية.
- معامل الارتباط R^2 (معامل التحديد): يسمى هذا المعامل بمعامل التفسير، ضمن هذه الدراسة نستخدم هذا المعامل لمعرفة مدى قدرة النموذج على تفسير العلاقة بين المحاسبة البيئية والحوافز الضريبية، حيث ضمن دراستنا هذه يبين لنا هذا المعامل مقدار ما يفسره المتغير المستقل الحوافز الضريبية من تعبير في المتغير التابع المحاسبة البيئية.

- تباين الانحدار: يستخدم هذا التباين في تحديد أثر الحوافز الضريبية المحاسبة البيئية.
- المتوسط الحسابي المرجح: يستخدم هذا المتوسط في تحديد اتجاه الإجابة لكل عبارة من عبارات المقياس وفق مقياس التدرج الخماسي.
- الانحراف المعياري: ولقياس مدى انحراف وتشتت الاجابات عن متوسطها الحسابي نقوم بحساب الانحراف المعياري.

III-2-1 اختبارات الصدق والصلاحية:

للتأكد من صدق وصلاحية الاستبانة قام الباحث بالاختبارات الآتية:

III-2-1-1 صدق المحتوى: بالنسبة لصدق المحتوى فقد تم التأكد من أن الاسئلة التي تتضمنها الاستبانة تغطي جميع ابعاد الفرضيات الرئيسة والفرعية من جهة، ومن جهة اخرى تغطي ابعاد إشكالية الدراسة المطروحة.

III-2-1-2 الصدق الظاهري: تم عرض الاستبانة على أساتذة جامعيين متخصصين في المحاسبة والإحصاء، وبعد جمع ملاحظاتهم تم القيام بالتعديلات اللازمة حتى تم التوصل إلى الصورة التي أعدت للتطبيق.

III-2-1-3 صدق الاتساق البنائي لإجمالي الاستبانة:

يعد الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل محور من محاور الاستبانة بالدرجة الكلية لعبارة الاستبانة ككل.

جدول (3) معامل الارتباط بين محاور الدراسة وإجمالي الاستبانة

المحاور	عدد الفقرات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
الإعفاءات الضريبية التي تدفع الإدارة نحو تطبيق المحاسبة البيئية	7	**0.769	0.000
الخصومات والتخفيضات والاستثناءات في العبء الضريبي التي تدفع الإدارة نحو تطبيق المحاسبة البيئية	6	**0.588	0.003

** القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.01)

بعد قراءة الجدول رقم 3 نلاحظ ان النتائج تبين لنا أن جميع قيم الدلالة الاحصائية دالة احصائيا لأنها أقل من 0.05، وهي تشير الى علاقة معنوية، كما نلاحظ كذلك أن هناك دلالة احصائية بين كل محور ن محاور الاستبانة واجمالي الاستبانة، وثبتت صدق الاتساق البنائي للأداة المستخدمة في الدراسة.

III-2-1-4 الثبات:

يقصد به الاتساق في نتائج المقياس إذ يمكننا ان نتحصل على نفس النتائج بعد القيام باستخدامه مرتين في فترتين مختلفتين على نفس الأفراد، وضمن هذا يتم حساب الصدق أو الثبات بالاعتماد على معامل ألفا كرونباخ.

جدول (4) معامل الفاكرونباخ للثبات

المحاور	عدد الفقرات	معامل ألفا
الإعفاءات الضريبية التي تدفع الإدارة نحو تطبيق المحاسبة البيئية	7	0.759
الخصومات والتخفيضات والاستثناءات في العبء الضريبي التي تدفع الإدارة نحو تطبيق المحاسبة البيئية	6	0.811

لقد بينت النتائج في الجدول (4) أن قيم معال الثبات ما بين (0.759 إلى 0.811)، وبالتالي يمكن القول أنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج.

III-2-2 وصف الخصائص الشخصية والوظيفية لمجتمع الدراسة:

الهدف من هذا التحليل هو معرفة صفات المجتمع الذي تم توزيع الاستبانة عليه، كما يهدف هذا التحليل لمعرفة الجهة المستهدفة للإجابة على الاستبانة، فبعد القيام بمعالجة جزء الاستبانة والتي لها علاقة بالجانب الشخصي للمستجوبين تحصلنا على النتائج التالية التي تظهر في الجدول التالي رقم 5 .

جدول رقم (5) توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب المتغيرات الشخصية والوظيفية

النسبة المئوية	التكرارات	البيانات الشخصية	
6.12%	3	دبلوم متوسط	المؤهل
20.41%	10	دبلوم عالي	
69.39%	34	بكالوريوس	
4.08%	2	ماجستير	
83.67%	41	محاسبة	التخصص
8.16%	4	إدارة أعمال	
2.04%	1	تمويل ومصارف	
6.12%	3	اقتصاد	
2.04%	1	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة
10.20%	5	من 5 إلى 10 سنوات	
34.69%	17	من 11 إلى 15 سنة	
53.06%	26	أكثر من 15 سنة	
59.18%	29	رئيس قسم	المستوى الوظيفي
22.45%	11	مدير إدارة	
18.37%	9	مدير	

يتضح من الجدول رقم (5) أعلاه أن هناك تنوعاً في المؤهلات العلمية، حيث أن معظم أفراد مجتمع الدراسة هم من حملة الشهادات العليا، وهذا مدلول إيجابي على أن أفراد مجتمع الدراسة يتمتعون بمؤهلات علمية عالية تساعد على فهم أسئلة الاستبانة، ويزيد من صدق نتائج الدراسة، أما بالنسبة للتخصص يشكلون ما نسبته (83.67%) من مجتمع الدراسة من تخصصات المحاسبة، مما يعطي انطباعاً جيداً بالثقة في إبداء الرأي حول مدى فعالية الحوافز الضريبية في تطبيق المحاسبة البيئية، أما بالنسبة لسنوات الخبرة يتضح أن غالبية مجتمع الدراسة يتمتعون بخبرات عملية طويلة وجيدة، وتساعد الباحث في إنجاز الجانب التطبيقي بنجاح، أما بالنسبة للمستوى الوظيفي يتضح التنوع في مراكز الوظيفة، مما يدل على شمول المجتمع على أكثر من فئة تشير إلى التعدد في وجهات النظر حول موضوع الدراسة، وأن الأفراد الذين قاموا بملء الاستبانة هم من ذوي الموقع

الوظيفي المتخصص, ومما لديهم الدراية الكاملة بمتغيرات الدراسة, مما ينعكس إيجاباً على البيانات والمعلومات المتحصل عليها نظراً لخبرتهم المتراكمة في شركاتهم.

III-3 الوصف الإحصائي لإجابات أفراد مجتمع الدراسة

لتحديد درجة الاتفاق على كل فقرة من فقرات الاستبانة وعلى إجمالي كل محور من محاور الاستبانة، تم استخدام اختبار (One Sample T-Test).

III-3-1 محور الإعفاءات الضريبية

يهدف هذا المحور لمعرفة مستوى الإعفاءات الضريبية من خلال بيان اتجاه آراء أفراد مجتمع الدراسة لكل فقرة من فقرات هذا المحور. جدول (6) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي ونتائج اختبار (One Sample T-Test) لمحور الإعفاءات الضريبية

الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الدلالة الاحصائية	درجة الموافقة
منح إعفاء ضريبي لفترات زمنية محددة للشركات الصديقة للبيئة التي تعمل في مكافحة التلوث	3.99	0.973	0.000	عالية
إعفاء العدد والآلات غير الملوثة للبيئة من الضريبة الجمركية	4.26	0.790	0.000	عالية جدا
منح إعفاء جزئي من الضرائب محدد بمره معينه للمنشآت والمواد والأجهزة والمعدات التي تعمل أو تستخدم في مجال مكافحة التلوث البيئي	4.08	0.872	0.000	عالية
إعفاء الفرق بين مبلغ التعويض والتكلفة الدفترية لمعدات مكافحة التلوث الذي تحصل عليه الشركة من شركات التأمين من الضريبة.	4.19	0.811	0.003	عالية
منح إعفاء ضريبي لفترات زمنية محددة للشركات الصناعية التي تعمل في مكافحة التلوث	4.08	0.881	0.000	عالية
منح حوافر ضريبية لمعدات مكافحة التلوث في شكل إهلاك معجل أو إهلاك إضافي	3.89	0.831	0.001	عالية
منح حوافر ضريبية للأصول الثابتة الصديقة للبيئة	4.16	0.776	0.000	عالية
إجمالي محور الإعفاءات الضريبية	4.092	0.839	0.000	عالية

بالنسبة للقيم الظاهرة في الجدول رقم 6 فهي قيم تبين لنا المتوسطات الحسابية لإجابات الافراد المستجوبين والذين يمثلون افراد مجتمع الدراسة، حيث نلاحظ فيما يخص محور الإعفاءات الضريبية، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3.89 إلى 4.26)، وانحراف معياري تراوح ما بين (0.776 إلى 0.973). وبالنسبة لقيم الدلالة الاحصائية الظاهرة في الجدول رقم 2 نلاحظ أن جميع القيم أقل من 0.05، بمعنى درجة الموافقة كانت مرتفعة لكل عبارات محور الإعفاءات الضريبية عدا الفقرة الثانية كانت عالية جدا.

أما بالنسبة لمتوسط الاستجابة لكل المحور فالنتيجة هي 4,092 وبالمقارنة نجد أنها أكبر من 3 الذي يمثل متوسط القياس بفارق يقدر بـ 1,092، ولتحديد معنوية هذا الفرق فإن قيمة الدلالة الإحصائية تساوي 0، وهي أقل من 0,05، أي أن مستوى الاعفاءات الضريبية كانت عالية.

III-3-2 محور الخصومات والتخفيضات والاستثناءات في العبء الضريبي.

يهدف هذا المحور لمعرفة مستوى الخصومات والتخفيضات والاستثناءات في العبء الضريبي من خلال بيان اتجاه آراء أفراد مجتمع الدراسة لكل فقرة من فقرات هذا المحور.

جدول (7) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي ونتائج اختبار (One Sample T-Test) لمحور الخصومات والتخفيضات والاستثناءات في العبء الضريبي

الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الدلالة الإحصائية	درجة الموافقة
السماح بخصم أقساط قروض تمويل التكنولوجيا المعالجة للتلوث البيئي من وعاء الضريبة	4.16	0.937	0.000	عالية
رسملة النفقات البيئية وتوضيح النفقات المقبولة ضريبياً	4.21	0.817	0.000	عالية جداً
خصم نفقات مكافحة التلوث من الوعاء الضريبي	4.08	0.891	0.001	عالية
تخفيض معدل الضريبة على الأنشطة التي تعمل في مجال مكافحة التلوث	4.02	0.889	0.000	عالية
استثناء آلات مكافحة التلوث من الضريبة عند بيعها بقيمة تزيد على القيمة الدفترية	4.00	0.999	0.000	عالية
تخفيض معدل الضريبة على الشركات التي تمارس أنشطة منتظمة في مجال مكافحة التلوث بطريقة تضمن التمييز بين الشركات	4.22	0.945	0.000	عالية جداً
إجمالي محور الخصومات والتخفيضات والاستثناءات في العبء الضريبي	4.115	0.931	0.000	عالية

من خلال نتائج الجدول رقم (7) تبين إن قيم المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد مجتمع الدراسة فيما يخص محور الخصومات والتخفيضات والاستثناءات في العبء الضريبي، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (4.00 إلى 4.22)، وانحراف معياري تراوح ما بين (0.817 إلى 0.999) وحسب البيانات في الجدول (2) وكانت قيمة الدلالة الإحصائية (P-Value) لجميع القيم أقل من 0.05، لذا فإن درجة الموافقة كانت عالية على جميع عبارات محور الخصومات والتخفيضات والاستثناءات في العبء الضريبي عدا الفقرة الثانية والخامسة فكانت عالية جداً، كما بينت النتائج أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور (4.115) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (1.115)، ولتحديد معنوية هذا الفرق، فإن قيمة الدلالة الإحصائية تساوي صفرًا وهي أقل من 0.05، لذا فإن مستوى الخصومات والتخفيضات والاستثناءات في العبء الضريبي كان عالية.

III-3-3 مستوى الحوافز الضريبية:

يهدف هذا المتغير لمعرفة مستوى الحوافز الضريبية.

جدول رقم (8) نتائج التحليل الوصفي ونتائج اختبار (One Sample T-Test) لإجمالي الحوافز الضريبية

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة الإحصائية P-Value	مستوى الحوافز الضريبية
الحوافز الضريبية	4.10	0.769	0.000	عالية

ولتحديد مستوى الحوافز الضريبية، نستخدم الجدول رقم 8، حيث تظهر النتائج أن 4,10 هو متوسط الاستجابة لإجمالي محور الحوافز الضريبية، وبالمقارنة نجد أنه أكبر من 3، الذي يمثل متوسط القياس وذلك بفرق 1,10، ولتحديد معنوية هذا الفرق نعلم أن 00 هو قيمة الدلالة الإحصائية وهي أقل من 0,08، بمعنى أن مستوى الحوافز الضريبية كان مرتفعاً. وبالاعتماد على الانحراف المعياري نجد أن هذا الأخير قد بلغ 0,769، والذي يظهر لنا درجة ونسبة التقارب في الأجوبة من طرف المستجوبين.

III-4 اختبار الفرضيات

ضمن هذه الدراسة تم استخدام ارتباط بيرسون وهذا لاختبار الفرضيات، و لاختبار معنوية العلاقة بين المتغيرين، المتغير الأول والمتمثل في الحوافز الضريبية والمتغير الثاني المتمثل في المحاسبة البيئية، ضمن هذا فإذا كان معامل الارتباط موجب نقول أن العلاقة طردية، والعكس في حالة كون المعامل سالب، وإذا كان المعامل معدوم فهذا معناه أنه لا علاقة بين المتغيرين. بالنسبة للعلاقة تكون ذات دلالة إحصائية إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0,05، أما إذا كانت أكبر من 0,05 فتكون غير معنوية.

III-4-1 الفرضية الفرعية الأولى:

Ha₁: توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الإعفاءات الضريبية وتطبيق المحاسبة البيئية.

سيتم إيجاد مدى تأثير الإعفاءات الضريبية في تطبيق المحاسبة البيئية باستخدام برنامج (SPSS V.22) الذي يعتبر أحد أشهر حزم البرامج الإحصائية الجاهزة التي تستخدم في مجال التحليل الإحصائي للبيانات.

جدول (9) نتائج تباين الانحدار لتحديد العلاقة وأثر الإعفاءات الضريبية والمحاسبة البيئية

معاملات الانحدار		معامل التحديد (R ²)	نسبة الأثر	قيمة الدلالة	معامل الارتباط R
الإعفاءات الضريبية	الثابت				
0.679	0.308	0.442	%44.2	0.000	0.862
(1 ، 47)	درجات الحرية	27.333	قيمة F المحسوبة	0.05 عند	الحكم
		6.9593	قيمة F الجدولية		

أظهرت النتائج في الجدول رقم (9) وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين الإعفاءات الضريبية والمحاسبة البيئية في شركات الإسمنت الليبية، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.862)، وقيمة الدلالة الإحصائية تساوي (0.000) وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية العلاقة بين المتغيرين، أي إن الإعفاءات الضريبية لها فعالية في تطبيق المحاسبة البيئية. ولتحديد أثر الإعفاءات الضريبية في تطبيق المحاسبة البيئية في شركات الإسمنت الليبية، فإن قيمة F تساوي (27.333) وهي قيمة مرتفعة قياساً بالقيمة الجدولية (6.9593)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية (P-Value) تساوي (0.000) وهي أقل من 0.05، وهذا يدل ويؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية، وكانت قيمة معامل التحديد (0.442) وتدلل على أن ما نسبته (44.2%) من التغيرات في المحاسبة البيئية يعود إلى الإعفاءات الضريبية، وأن باقي المتغيرات الغير مشمولة في هذا النموذج تمثل النسبة الباقية أي أنها حوالي (55.8%)، لذا يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى "توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الإعفاءات الضريبية وتطبيق المحاسبة البيئية".

ويمكن تقدير معالم نموذج الانحدار حسب معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$Y=0.308+0.679*X_1+ \varepsilon$$

حيث:

Y المحاسبة البيئية، X₁ الإعفاءات الضريبية، ε الخطأ العشوائي.

III-4-2 الفرضية الفرعية الثانية:

Ha2: توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الخصومات والتخفيضات والاستثناءات في العبء الضريبي وتطبيق المحاسبة البيئية. سيتم إيجاد مدى تأثير الخصومات والتخفيضات والاستثناءات في العبء الضريبي في تطبيق المحاسبة البيئية باستخدام برنامج (SPSS V.22) الذي يعتبر احد أشهر حزم البرامج الإحصائية الجاهزة التي تستخدم في مجال التحليل الإحصائي للبيانات.

جدول (10) نتائج تباين الانحدار لتحديد علاقة وأثر الخصومات والتخفيضات والاستثناءات في العبء الضريبي والمحاسبة البيئية

معاملات الانحدار		معامل الارتباط R	معامل التحديد (R ²)	نسبة الأثر	قيمة الدلالة
الثابت	الخصومات والتخفيضات والاستثناءات في العبء الضريبي				
0.409	0.539	0.436	0.398	39.8%	0.003
درجات الحرية (1 ، 47)	23.498	قيمة F المحسوبة	0.003	0.398	0.436
	6.9593	قيمة F الجدولية	دال عند 0.05		الحكم

أظهرت النتائج في الجدول رقم (10) وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين الخصومات والتخفيضات والاستثناءات في العبء الضريبي وتطبيق المحاسبة البيئية في شركات الإسمنت الليبية، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.436)، وقيمة الدلالة الإحصائية تساوي (0.003) وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية العلاقة بين المتغيرين، أي إن الخصومات والتخفيضات والاستثناءات في العبء الضريبي يسهم في تطبيق المحاسبة البيئية. ولتحديد أثر الخصومات والتخفيضات والاستثناءات في العبء الضريبي في تطبيق المحاسبة البيئية، فإن قيمة F تساوي (23.498) وهي قيمة مرتفعة قياساً بالقيمة الجدولية (6.9593)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية (P-Value) تساوي (0.003) وهي أقل من 0.05، وهذا يدل ويؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية، وكانت قيمة معامل التحديد (0.398) وتدل على أن ما نسبته (39.8%) من التغيرات في المحاسبة البيئية يعود إلى الخصومات والتخفيضات والاستثناءات في العبء الضريبي، وأن باقي المتغيرات غير المشمولة في هذا النموذج تمثل النسبة الباقية أي أنها حوالي (60.2%)، لذا يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية "توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الخصومات والتخفيضات والاستثناءات في العبء الضريبي وتطبيق المحاسبة البيئية".

ويمكن تقدير معالم نموذج الانحدار حسب معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$Y=0.409+0.539*X_2+ \varepsilon$$

حيث:

Y المحاسبة البيئية، X₂ الخصومات والتخفيضات والاستثناءات في العبء الضريبي، ε الخطأ العشوائي.

10-4-3 الفرضية الرئيسية:

Ha: توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الحوافز الضريبية وتطبيق المحاسبة البيئية.

من خلال نتائج التحليل نستنتج أن الحوافز الضريبية تؤدي إلى تطبيق المحاسبة البيئية بصورة إيجابية، وعليه يمكن تلخيص نتائج الفرضية الرئيسية (توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الحوافز الضريبية و تطبيق المحاسبة البيئية) في الجدول التالي.

جدول (11) نتائج تباين الانحدار لتحديد علاقة وأثر الحوافز الضريبية

معاملات الانحدار		الثابت	الإعفاءات الضريبية	الخصومات والتخفيضات والاستثناءات في العبء الضريبي	قيمة الدلالة	نسبة الأثر	معامل التحديد (R ²)	معامل الارتباط R
		0.716	0.468	0.219				
		قيمة F المحسوبة	22.581		0.000	%47.9	0.479	0.673
(1 ، 47)	درجات الحرية	قيمة F الجدولية	6.9593				قبول الفرضية الرئيسية البديلة	الحكم

يتبين لنا من النتائج في الجدول رقم (11) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي (0.000) وهي أقل من 0.05 كما أن قيمة معامل الارتباط R تساوي (0.673)، مما يدل على وجود علاقة ارتباط قوية وذات دلالة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (a=0.05) بين الحوافز الضريبية وتطبيق المحاسبة البيئية، وهذا يدل على أنه كلما ارتفع مستوى الحوافز الضريبية كلما ارتفع مستوى تطبيق المحاسبة البيئية، وأن قيمة الدلالة الإحصائية تساوي (0.000) وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية العلاقة بين المتغيرين، أي إن الحوافز الضريبية يرفع من مستوى تطبيق المحاسبة البيئية. ولتحديد أثر الحوافز الضريبية في تطبيق المحاسبة البيئية، فإن قيمة F تساوي (22.581) وهي قيمة مرتفعة قياساً بالقيمة الجدولية (6.9593)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية (P-Value) تساوي (0.000) وهي أقل من 0.05، وهذا يدل ويؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية، وكانت قيمة معامل التحديد (0.479) وتدل على أن ما نسبته (%47.9) من التغيرات الحاصلة على تطبيق المحاسبة البيئية تعود إلى تأثير الحوافز الضريبية والباقي يرجع إلى عوامل أخرى، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار t تساوي صفراً وهي أقل من (0.05)، وتشير إلى معنوية هذا الأثر، لذا يتم قبول الفرضية الرئيسية " توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الحوافز الضريبية وتطبيق المحاسبة البيئية".

ويمكن تقدير معالم نموذج الانحدار حسب معادلة الانحدار بالشكل التالي:

$$Y = 0.716 + 0.468 * X_1 + 0.219 * X_2 + \varepsilon$$

حيث:

Y تطبيق المحاسبة البيئية، X₁ الإعفاءات الضريبية، X₂ الخصومات والتخفيضات والاستثناءات في العبء الضريبي، ε الخطأ العشوائي.

IV- عرض النتائج والتعليق عليها:

لقد برز بشكل واضح في الآونة الأخيرة الاهتمام العالمي بموضوع المحاسبة البيئية وارتباطها بالوسائل المساعدة على تطبيق المحاسبة البيئية، وتم خلال هذه الدراسة إسقاط هذا الموضوع على إدارات شركات الإسمنت الليبية، وتوزيع عدد 53 استمارة على إدارات شركات قيد الدراسة، كما بلغت الاستبانات الصالحة للتحليل 49 استبانة، وتم إجراء مجموعة اختبارات لغرض تحقيق أهداف الدراسة، حيث تم إجراء الاختبارات اللازمة للتأكد من صلاحية وموثوقية فقرات الاستبانة، وتحليل الانحدار لقياس واختبار فرضيات الدراسة، وتتفق هذه النتيجة مع الدراسات السابقة التي أكدت وجود علاقة بين الحوافز الضريبية بشكل عام وتطبيق المحاسبة البيئية دراسة محمد (2021)، ودراسة السعد والبلوي (2016)، ودراسة البكاء (2012)، وتختلف ضمناً مع دراسة السعيد (2016) وذلك لكون الضرائب وسيلة ليست قوية في تطبيق المحاسبة البيئية.

IV- 1 النتائج:

لقد هدفت الدراسة إلى معرفة مدى فعالية الحوافز الضريبية في تطبيق المحاسبة البيئية. بناء على ذلك فإنه تم استخلاص النتائج التالية:

- فعالية استخدام الحوافز الضريبية في تطبيق المحاسبة البيئية من خلال الموافقة الكبيرة من المشاركين في الدراسة على فوائدها بمتوسط حسابي بلغ (4.10).
- أوضحت الدراسة وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الحوافز الضريبية وتطبيق المحاسبة البيئية، نتج عنها وجود أثر للحوافز الضريبية في تطبيق المحاسبة البيئية، فقد بلغت نسبة الأثر (47.9%)، والذي نتج عنه قبول الفرضية الرئيسة.
- بينت الدراسة وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين الإعفاءات الضريبية وتطبيق المحاسبة البيئية في الشركات قيد الدراسة، نتج عنها وجود أثر للإعفاءات الضريبية في تطبيق المحاسبة البيئية، فقد بلغت نسبة الأثر (44.2%)، والذي نتج عنه قبول للفرضية الفرعية الأولى.
- توصلت الدراسة وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين الخصومات والتخفيضات والاستثناءات في العبء الضريبي وتطبيق المحاسبة البيئية في الشركات قيد الدراسة، نتج عنها وجود أثر للخصومات والتخفيضات والاستثناءات في العبء الضريبي في تطبيق المحاسبة البيئية، فقد بلغت نسبة الأثر (39.8%)، والذي نتج عنه قبول للفرضية الفرعية الثانية.
- لأهمية الدور الذي تلعبه الوسائل المساعدة على تطبيق المحاسبة البيئية لا يمكننا المضي قدماً في تطبيق المحاسبة البيئية بدون تطبيق الحوافز الضريبية.

IV - 2 التوصيات

بعد تحليل البيانات التي تم جمعها والوصول إلى استنتاجاتها، فإن الدراسة توصي بالآتي:

- أن يعمل المشرع الضريبي الليبي على سن القوانين والتشريعات والتي تنص بصورة مباشرة إعطاء ضريبي لفترات زمنية محددة وفق شروط محددة للشركات الصديقة للبيئة والتي تعمل على مكافحة التلوث البيئي، حيث يمثل حافز لجميع الشركات الصناعية لتطبيق المحاسبة البيئية.
- زيادة وعي المجتمع بأهمية المحافظة على البيئة من خلال ترسيخ وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية لغرس مفاهيم حماية البيئة، وحثهم على المساهمة في مكافحة التلوث البيئي، وأن تقوم وزارة الإعلام بدور رئيس في تحقيق ذلك.
- العمل على إعطاء الضرائب والرسوم البيئية الاهتمام أكثر من قبل الحكومات، حتى تستطيع إبراز دورها الردعي، من خلال المتابعة الفعلية ابتداء من تأسيس الضريبة البيئية حتى تحصيلها.
- التوسع في التحفيزات الضريبية للمؤسسات الصديقة للبيئة، والتي تعمل على مكافحة التلوث.
- استخدام الحوافز الضريبية كأداة من أدوات السياسة البيئية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- إجراء المزيد من الدراسات في مجال المحافظة على البيئة ومكافحة التلوث البيئي من خلال توسيع دائرة البحث لإبراز وتطوير الحوافز الضريبية وآلياتها من قبل جهد الباحثين، من خلال مراكز بحثية علمية.

- أبوستالة, ابوالقاسم محمود, جودي, محمد رمزي. (2022). واقع تطبيق المحاسبة البيئية بشركات قطاع صناعة الاسمنت الليبية - دراسة ميدانية. مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال, جامعة بسكرة, 11 (1), صص 618-650.
- البكاء, حيدر عبد المطلب. (2012). الحوافز الضريبية وأثرها على الاستثمار والتنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الإسلامي, مجلة مركز دراسات الكوفة, 27, صص 143-192.
- بوجمعة, سارة. (2016). دور الضرائب البيئية في الحد من التلوث البيئي, رسالة ماستر, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة بسكرة, الجزائر.
- السعد, صالح عبدالرحمن, والبلوي, وديان محمد. (2016). فعالية استخدام الحوافز الضريبية في مكافحة التلوث البيئي في المملكة العربية السعودية: دراسة استكشافية, مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والإدارة, جامعة الملك عبدالعزيز, 30 (1), صص 1-37.
- السعيد, زينات. (2016). دور الضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر: دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية في الجزائر. رسالة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة بوزياف بالمسلية, الجزائر.
- محمد, فتح الإله محمد أحمد. (2021). استخدام مدخل الحوافز الضريبية في تفعيل المحاسبة عن التأثيرات البيئية في شركات القطاع الصناعي السوداني: رؤية محاسبة في ظل قانون ضريبة الدخل السوداني لسنة 1986, المجلة العربية للإدارة, جامعة الدول العربية, 41 (1), صص 61-80.
- Aldrugi, A., & Abdo, H. (2014). "Determining the motives or reasons that make companies disclose environmental information". *Journal of Economics, Business and Management*: 2 (2): 117-121.
- Babiak, K., & Trendafilova, S.(2011). "CSR and environmental responsibility: motives and pressures to adopt green management practices. *Corporate social responsibility and environmental management*: 18 (1): 11-24.
- Belal, A. R., & Cooper, S. (2011). "The absence of corporate social responsibility reporting in Bangladesh". *Critical Perspectives on Accounting*: 22 (7): 654-667.
- Beredugo, S. B. & Mefor, I. P. (2012). "The impact of environmental accounting and reporting on sustainability development in Nigeria". *Research Journal of Finance and Accounting*: 3 (7): 55-64.
- Eugenio, T., Lourenco, I. C. & Morais, A. I. (2010). Recent developments in social and environmental accounting research. *Social Responsibility Journal*, 6 (2), pp286-305.
- Khan, Imran. (2018). Environmental Accounting and Reporting Practices in Bangladesh: an Empirical Study on Listed non – Banking Financial Institutions, *Journal of Hamdard University Bangladesh*, 4 (2), pp 91-110.
- Letmathe, P., & Doost, R. (2000). Environmental cost accounting and auditing. *Managerial Auditing Journal*, 15 (8), pp424-430.
- Michael Bamidele Fakoya, Akeem Babatunde Lawa. (2020). Effect of Environmental Accounting on the Quality of Accounting Disclosures of Shipping Firms in Nigeria, *Journal of Accounting and Management*, 10 (1), pp14-26.
- Patil Bharat Chavan and Safia Farooqui. (2021). Corporate Social Responsibility: A Review of Literature and an Empirical Study, *Geintec Gestao. Inovacao e Iecnologias*, 11(4), pp3876-3891.

- Peters, G. F., & Romi, A. M. (2013). "Discretionary compliance with mandatory environmental disclosures. Evidence from SEC filings. Journal of Accounting and Public Policy: 32 (4): 213-236.
- Rakiv, Mohammad, Fakhru Islam, Rezaur Rahman. (2016). "Environmental Accounting Reporting Disclosure and Company Profitability: A Case Study on Listed Manufacturing Companies of Bangladesh". International Journal of Ethics in Social Sciences: 4 (02): 19-34.
- Sujith TS and Julie CD. (2018). Environmental accounting: A conceptual study, International Journal of Applied Research, 4(12), pp147-149.
- Uwalomwa, Uwigbe. (2011). Corporate Environmental Reporting Practices: A comparative Study Of Nigerian And South African Firms, A thesis In The Department Of Accounting, Submitted To The School Of Postgraduate Studies Covenant University, Ota, Ogun State.
- Yahya, Nurul Huda. (2019). Environmental Reporting Practices In The Industrial Product Industry In Malaysia, Journal on Technical and Vocational Education (JTVE), 4 (2), pp10-19.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

أبو القاسم محمود أبو ستالة، جودي محمد رمزي، عامر الحاج (2025)، فعالية الحوافز الضريبية في تطبيق المحاسبة البيئية بشركات الإسمنت الليبية، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 10(العدد 02)، الجزائر : جامعة الوادي، الوادي، الجزائر ص.ص 1-17.

